

Distr.: General
26 January 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغويلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ الإقليم في لمحة
٥ المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧ الميزانية
٧ الأوضاع الاقتصادية
٧ لمحة عامة
٨ السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة في الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/ar/decolonization/workingpapers



٨ الخدمات المالية	جيم -
١٠ الزراعة ومصائد الأسماك	دال -
١٠ البنية التحتية	هاء -
١١ النقل والاتصالات	واو -
١١ الأوضاع الاجتماعية	رابعاً -
١١ لمحة عامة	ألف -
١٢ التعليم	باء -
١٣ الصحة العامة	جيم -
١٣ الجريمة والسلامة العامة	دال -
١٤ حقوق الإنسان	هاء -
١٥ البيئة	خامساً -
١٥ العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادساً -
١٧ مركز الإقليم في المستقبل	سابعاً -
١٧ موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٧ موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٧ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	ثامناً -

الإقليم في لمحة

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة كريستينا سكوت (٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كلم إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كلم إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كلم^٢. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها ٢٦ كلم وعرضا مسافة أقصاها ٥ كلم.

المنطقة الاقتصادية الحضرية: ١٧٨ ٩٢ كلم^٢.

عدد السكان: ١٥ ٧٠٠ (تقديرات عام ٢٠١٣).

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٣١ سنة (الذكور: ٧٨,٧١ سنة؛ الإناث: ٨٣,٩٨ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية. العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول فكتور بانكس (نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ الانتخابات المقبلة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغويلا المتحدة وحركة أنغويلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٨ ٥٨٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٤).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل الدولار الواحد للولايات المتحدة يبلغ ٢,٧٠ تقريبا.

لحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام ١٦٥٠، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وبهاكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ وعُدّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغويلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبطء السلام والنظام وإرساء الحوكمة الرشيدة في أنغويلا.

٢ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم المنصب هما النائب العام ونائب الحاكم. ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس، من دون أن يكون له الحق في التصويت. ويُنتخب مجلس النواب لفترات مدة كل منها خمس سنوات. وهو يضم رئيس المجلس، وأعضاء لا يزيد عددهم على سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعينهما الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء. ووفقا للدستور، يعين الحاكم الوزير الأول من بين الأعضاء المنتخبين في الجمعية الذي يعتبره الحكم أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، وفقا لمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب.

٣ - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ عن تغيير تشكيلة الحكومة من حركة أنغويلا المتحدة إلى جبهة أنغويلا المتحدة. وتسلم الوزير الأول الحالي فكتور بانكس منصبه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤ - وقانون أنغويلا هو نظام القانون العام المطبق في المملكة المتحدة، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة حتى آب/أغسطس ١٩٧١ عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا، وأي تشريعات سُنت منذ ذلك التاريخ، سواء على الصعيد المحلي أو من جانب المملكة المتحدة باسمها. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة إقليمية مقرها الرسمي في سانت لوسيا أنشئت للدول الأعضاء في

منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتتألف من قسمين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا.

٥ - وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار.

٦ - وكان يُتوقع الشروع في مناقشات مع المملكة المتحدة بشأن مشروع دستور جديد في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، أنشأت أنغويلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة هـ. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدم مشروع نص إلى الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٢، يتضمن العديد من التغييرات المقترح إدخالها على الحكم والتي يمكن أن تصبح من سمات دستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل المضي في عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نشرت حكومة الإقليم المقترحات المتعلقة بالإصلاح الانتخابي والدستوري المقدمة من اللجنة في شكل مشروع دستور جديد، ومشروع قانون انتخابات جديد، ومشروع لجنة تحديد الدوائر الانتخابية الجديدة. وشملت المقترحات الجديدة الواردة في مشروع الدستور الجديد تغيير اسم المجلس التنفيذي ليصبح مجلس الوزراء، وزيادة عدد الوزراء من أربعة إلى ستة، وتقييد ولاية رئيس الوزراء بفترتين فقط، وإدخال تغييرات على مسؤوليات الحاكم. ووفقاً لما ورد في المذكرة التفسيرية بشأن مشروع الدستور الجديد، فإنه على الرغم من بذل عدة محاولات للتواصل مع الجمهور، لم يغب عن الكثيرون الفرص التي كانت متاحة. وورد في المذكرة أيضاً أن الصيغة النهائية لمشروع الدستور الجديد يحتاج إلى موافقة كل من المجلس التنفيذي ومجلس النواب قبل إرساله إلى المملكة المتحدة لمناقشته مع وزارة الخارجية والكومنولث والموافقة عليه.

٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وانسجاماً مع الوثيقة البيضاء المعنونة "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" التي نُشرت عام ٢٠١٢، أوضح الحاكم أنه ينبغي لأي قرار ينص على قطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغويلا أن يكون مستنداً إلى الرغبة الصريحة والمعرب عنها دستورياً من قبل شعب أنغويلا. وإذا ما أُعرب عن رغبة واضحة في الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستسفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقه.

٨ - وفي أعقاب الانتخابات التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أُفيد بأن الوزير الأول المنتخب بانكس أعلن بأن تحفيز اقتصاد أنغويلا تشكل أولوية رئيسية وبأن الاستقلال

السياسي لأنغويلا ليس أولوية مباشرة لإدارته، على عكس موقف الإدارة السابقة في ظل حركة أنغويلا المتحدة.

ثانياً - الميزانية

٩ - اتفقت حكومتنا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار متعلق بالمسؤولية المالية والتنمية، صدر في قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد حدد التزام حكومة أنغويلا بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس المقبلة.

١٠ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عرض الوزير الأول ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية قدرها ٢٥٦,٢٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لإدارة شؤون الحكومة في عام ٢٠١٧. وفي ما يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٦، قُدرت الإيرادات المتكررة بمبلغ ١٩٨,٤٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣,٨٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، وقُدرت النفقات المتكررة بمبلغ ١٨٨,٣٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، فحقق الرصيد المتكرر فائضا قدره ١٠,١٦ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. وواصلت حكومة المملكة المتحدة تقديم رساميل إلى الإقليم بلغ مجموعها ٥,٥٨ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٦ لدعم التعليم، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات مكافحة الحرائق، ومشاريع مراقبة الحركة الجوية.

١١ - ولا توجد ضرائب في أنغويلا على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام.

ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - وفقا لخطاب عرض الميزانية لعام ٢٠١٧، حقق اقتصاد أنغويلا في عام ٢٠١٥ نموا قدره ٢,٨١ في المائة بالقيمة الحقيقية مقابل ٥,٦ في المائة في السنة السابقة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٥ ما قدره ٨٦٣,٣٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقُدِّر النمو الحقيقي في عام ٢٠١٦ بنسبة ٤,٣ في المائة.

١٣ - والصناعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات وتأسيس الشركات الخارجية وإدارتها والأعمال المصرفية. ويشكّل قطاع السياحة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي.

باء - السياحة

١٤ - تطلّع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

١٥ - وتشير البيانات الرسمية المقدمة من حكومة الإقليم، إلى وصول ١٨٦ ٠٦٨ زائرا إلى أنغويلا في عام ٢٠١٥ (مكث نحو ٤٠ في المائة منهم في البلد، أي ما يبلغ ٧٣ ٢٣٢ زائرا) مما يمثل زيادة بنسبة ٥,٢٥ في المائة في عدد الزوار الوافدين في عام ٢٠١٤ الذي بلغ ١٧٦ ٧٨٠ زائرا. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦، بلغ عدد الزوار الوافدين ١٣١ ٣٦٨ زائرا، بما يشمل ٦٠ ٩١٠ زوار مكثوا في البلد.

جيم - الخدمات المالية

١٦ - تمثل الخدمات المالية الدولية نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنغويلا. وقد أنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغويلا في عام ٢٠٠٤، باعتبارها هيئة ناظمة مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المال هي التي تضطلع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم في ما يتعلق بقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، انضمت أنغويلا إلى أول المبادرين إلى الالتزام بالاعتماد المبكر لمعيار الإبلاغ الموحد الذي يشكل المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٧ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٣، ما برح اثنان من المصارف التجارية في أنغويلا هما المصرف الوطني لأنغويلا والمصرف التجاري لمنطقة البحر الكاريبي خاضعين لحاكمة المصرف المركزي لشرق الكاريبي. وفي عام ٢٠١٥، قررت حكومة الإقليم النهوض بالخطة المقترحة لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة لوقايتها من الإفلاس، المقدمة من المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، صدق الحاكم على سلسلة من التشريعات ذات الصلة (قانون المصارف لعام ٢٠١٥ الصادر عن مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، والقانون المتعلق بهيئة إدارة الأصول (تعديل) لمنطقة شرق البحر الكاريبي لعام ٢٠١٦، وقانون الالتزامات المتعلقة بتسوية أوضاع البنوك المتعثرة لعام ٢٠١٦، في أعقاب التأكيدات الصادرة عن حكومة الإقليم بشأن الالتزام ببرنامج إصلاح اقتصادي

طموح لدعم خطة تسوية أوضاع البنوك المتعثرة. وذكر رئيس الوزراء في كلمة ألقاها بعد عملية الموافقة، أنه احتراماً لرغبة الأنغويليين في استمرار وجود مؤسسات مصرفية محلية في الإقليم، سيتم تحويل القروض ذات الأداء الجيد في المصرف الوطني لأنغويلا والمصرف التجاري لمنطقة البحر الكاريبي إلى مؤسسة مالية حكومية جديدة تدعى مصرف أنغويلا التجاري الوطني، في حين ستُنقل القروض المتعثرة إلى مؤسسة مالية جديدة أخرى، تدعى هيئة إدارة أصول منطقة شرق البحر الكاريبي. وأضاف أن الودائع التي لم يتم تحويلها إلى المصرف الجديد مشمولة بحماية قانون الالتزامات المتعلقة بتسوية أوضاع البنوك المتعثرة لعام ٢٠١٦. وأكد رئيس الوزراء أن حكومة الإقليم ملتزمة بحماية ودائع الأنغويليين وكفالة أن يكون لأنغويلا نظام مصرفي مأمون وسليم.

١٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت أنغويلا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة في إطار مبادلات المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، من المقرر أن يبدأ نفاذ الاتفاق بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وينص الاتفاق على أن تتاح لسلطات إنفاذ القانون، في الوقت اللازم، المعلومات عن ملكية الانتفاع المتعلقة بكيانات الشركات والكيانات القانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية للسلطات المعنية.

١٩ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كررت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة الإعراب عن التصميم المشترك على مواصلة التصدي للفساد والغش وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومواصلة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في إطار الخدمات المالية؛ وأعرب مجدداً عن الالتزام المشترك بتوفير القيادة اللازمة من أجل التقيد بالموعد النهائي المحدد بحزيران/يونيه ٢٠١٧ لتنفيذ الترتيبات الجديدة فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع المتعلقة بالشركات التي تأسست ضمن الولاية القانونية للسلطات المعنية، والاستمرار في تقديم أعلى المستويات الممكنة من التعاون في مجال إنفاذ القانون قبل ذلك التاريخ.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٠ - مع أن النشاط الزراعي في أنغويلا محدود النطاق، فقد ذُكر في الخطاب المتعلق بميزانية عام ٢٠١٧ أن وزارة الزراعة ستبدأ في عام ٢٠١٧ بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للزراعة التي وُضعت صيغتها النهائية في عام ٢٠١٦ من أجل التشجيع على الإنتاج المحلي للأغذية وتقديم الدعم إلى مُنتجي البيض.

٢١ - ويشكّل صيد الأسماك مصدر رزق هاماً للعديد من مواطني أنغويلا، إذ يوفّر إيرادات مباشرة لأكثر من ٢٠٠ شخص، إضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس كفاي. وقدر إسهام مصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٢ بنحو ٢ في المائة. وكما ورد سابقاً، فإن أنغويلا تستغل أقل من ربع مساحة منطقة الصيد الخالصة الخاصة بها الواقعة في شمال الجزيرة.

٢٢ - ومنذ عام ٢٠١٣، ما برحت الدولة القائمة بالإدارة تناقش إمكانية تقديم المساعدة إلى حكومة الإقليم في دراسة ما إذا كان من الممكن إنشاء مصائد أسماك تجارية في الإقليم. وقدمت حكومة الإقليم اقتراحاً لإجراء دراسات في منطقة صيد السمك الحصرية لتحديد المخزون ووفرة الأنواع وتعهدت أيضاً برصد ميزانية كافية للمشروع في عام ٢٠١٥. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تحدد خطة أنغويلا لتنمية مصائد الأسماك، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل ٢٠١٦، العمل الذي يتعين تنفيذه لكفالة الاستغلال الأمثل والمستدام لموارد أنغويلا السمكية. وفي الخطاب المتعلق بميزانية عام ٢٠١٧، ذكرت حكومة الإقليم أنه سيجري في عام ٢٠١٧ التركيز على الاستثمارات في صناعة صيد الأسماك، من خلال تنفيذ اتفاقات الشراكة الخاصة للصيد الصناعي الأجنبي، وأن من شأن هذا التطور أن يؤدي إلى مضاعفة مساهمة صيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم.

هاء - البنية التحتية

٢٣ - وفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، توجد في أنغويلا طرق عامة تمتد مسافة تناهز ١١٠ كلم، ٨٠ في المائة منها معبّدة. وإضافة إلى ذلك، توجد في أنغويلا شبكة طرق تمتد نحو ١٤٠ كم من الطرق المعبّدة و ١٢٠ كم من الطرق الممهّدة بالحصى. ولا يزال مستوى تطوير البنية التحتية منخفضاً نتيجة للانكماش الاقتصادي الأخير.

٢٤ - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي كيان شبه مستقل يتمتع بالاكتمال الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات، سواء التجارية أو الخاصة، بما في ذلك قاعدة ثابتة لتقديم خدمات الطيران. وتسيّر رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا وسانت مارتن وبورتوريكو، ذهاباً وإياباً. وإضافة إلى ذلك، تشكّل خدمة العبّارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا وسانت مارتن وصلة النقل الدولية الرئيسية بين أنغويلا والبوابات الدولية الرئيسية.

واو - النقل والاتصالات

٢٥ - تمثل سيارات الأجرة وسيلة النقل العام الوحيدة في أنغويلا، لكن استئجار السيارات متوافر على نطاق واسع. ولدى أنغويلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

رابعا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٦ - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجمهور.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٥، ساهمت حكومة الإقليم، عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية، بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي (وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الميزانية العامة للوزارة) في شكل مساعدات مقدمة إلى الأشخاص المحتاجين والضعفاء. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فقد تلقى ١٢٢ شخصا (٥٤ من الذكور، و ٦٨ من الإناث) مساعدة عامة في شكل مساهمة مالية شهرية. وكانت نسبة كبيرة من المساعدة مخصصة للخدمات الطبية، وهذا عائد جزئيا إلى ارتفاع تكلفة تلك الخدمات ومحدوديتها في الإقليم. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لقد أدى سن قانون الحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٥ إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى الأشخاص الضعفاء.

٢٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل وزارة التنمية الاجتماعية توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال الذي وُضع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، للتأكد من أن جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال تعمل معا لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، استمر في عام ٢٠١٦ التواصل مع الجهات المعنية والجمهور في إطار الحملة المعنونة "متابعة كسر جدار الصمت"، عن طريق مبادرة الحملة الوطنية لمكافحة تسلط الأقران الممولة من اليونيسيف وإدارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، التي تقدم الدعم لتنفيذ البرامج التي تركز على مكافحة تسلط الأقران والعنف المتري والاعتداء الجنسي والعقاب البدني، وعلى المدارس الصديقة للأطفال.

٢٩ - وعلى صعيد الإطار التشريعي المتعلق بالقضايا الاجتماعية، بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الصياغة النهائية لمشروع قانون أوضاع الطفل لعام ٢٠١٦ ومشروع قانون إعالة الطفل لعام ٢٠١٦ اللذين وُضعت اللمسات الأخيرة عليهما وأجريت مشاورات عامة بشأنهما تمهيدا لإقرارهما في مجلس النواب، وفقا للدولة القائمة بالإدارة.

باء - التعليم

٣٠ - التعليم في أنغويلا مجاني وإلزامي لمن يتراوح عمره بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، وهو قطاع يستفيد منه زهاء ٢٧٠٠ طالب. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المدرسين، مع التركيز على توفير الدعم للمدرسين الجدد.

٣١ - وتقدم الكلية العامة لأنغويلا، من جملة ما تقدم، درجات جامعية ودبلوم دراسات عليا. ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا من مستوى الشهادة حتى مستوى الدكتوراه. وإضافة إلى ذلك، أفادت الدولة القائمة بالإدارة عن وجود كلية خاصة للطب مقرها الولايات المتحدة الأمريكية - ولها حرم جامعي في الإقليم يقدم العلوم الأساسية إلى طلابه وهم بمعظمهم من الولايات المتحدة.

٣٢ - ويستفيد الطلاب الوافدين من أقاليم ما وراء البحار من معدلات نفقات الدراسة التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد أقاموا في أحد أقاليم بريطانيا لما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة السنوات الثلاث التي تسبق أول سنة أكاديمية من دراساتهم. ووفقا لقرار اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يتيح الاتحاد الأوروبي إمكانية الاستفادة من جملة أمور منها التمويل الأفقي من الاتحاد الأوروبي من أجل التعليم العالي والتعليم المهني.

جيم - الصحة العامة

٣٣ - تظطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم أربعة مراكز صحية وعيادة متعدّدة الاختصاصات ومستشفى، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. وتنقل الحالات التي تتطلب عمليات جراحية رئيسية عادة إلى جزيرة مجاورة.

٣٤ - وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتظطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة

المتعلقة بالخدمات الصحية، وهي تعمل ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغويلا منخفض مقارنةً بولايات قضائية أخرى في المنطقة. ومع ذلك، فقد أثرت الجريمة المرتبطة بالأسلحة النارية على المجتمعات المحلية في أنغويلا، ما أدى إلى إدخال بعض التعديلات على قانون شرطة أنغويلا. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أضافت أجهزة إنفاذ القانون وحدة للكلاب البوليسية في مكافحتها للجرائم المرتكبة بأسلحة نارية. ومن المبادرات المتخذة في هذا المجال التدريب المشترك بين الوكالات المسؤولة عن الحدود والأنشطة العملائية في مكافحة الجريمة وأنشطة العصابات، إضافة إلى أنشطة مختلفة على مستوى المجتمع المحلي.

٣٦ - وتشكل هيئة الإبلاغ عن غسل الأموال الجهاز المركزي المسؤول عن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات المتعلقة بالعائدات المثيرة للشبهات المتأتية من الأنشطة الإجرامية، كما توفر الإشراف الاستراتيجي على وظيفة الاستخبارات المالية. وأناطت الهيئة بوحدة الاستخبارات المالية في أنغويلا، التي تشكل وحدة متخصصة ضمن قوة الشرطة الملكية في أنغويلا، القيام بمهام عملائية يومية في إطار إجراء طائفة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.

٣٧ - وخلال عام ٢٠١٦، واصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف مستشار لإنفاذ القانون مقره ميامي بالولايات المتحدة، يقوم بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وتقديم المشورة الاستراتيجية لإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى وكالات إنفاذ القانون في الإقليم. وعلاوة على ذلك، كانت السفينتان HMS Mersey و RFA Wave Knight في منطقة البحر الكاريبي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي، في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ والدعم للاتصالات في حالة الأزمات في المنطقة. وعملت أيضا هاتان السفينتان مع قوات بحرية وأخرى تابعة لحرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وخلال موسم الأعاصير، تبقى سفينة أضخم تابعة للبحرية الملكية أو للأسطول الملكي الاحتياطي على أهبة الاستعداد لتقديم

الدعم الإنساني وفي مجال الإغاثة في حالات الطوارئ إلى أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات.

هاء - حقوق الإنسان

٣٨ - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالملكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد وُسع نطاق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ليشمل أنغويلا. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أصبحت أنغويلا مشمولة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٩ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك أنغويلا، على العمل معا من أجل إجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان قبل إعداد تقرير المملكة المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧. كما أعلنت عن التزامها بالعمل سويا من أجل مواصلة تنمية قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأقاليم، حيثما أُنشئت، وفقا للمعايير الدولية المنصوص عليها في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، فضلا عن تعميق الفهم للالتزامات المشتركة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الدولية.

خامسا - البيئة

٤٠ - إن الهيئات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغويلا هي إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغويلا.

٤١ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، في عام ٢٠١٦، أقرت حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بأثر تغير المناخ

على الاقتصادات والهياكل الأساسية والنظم الإيكولوجية للأقاليم وبالمصلحة الكبيرة لأقاليم ما وراء البحار في بذل جهود دولية لمكافحة آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. والتزمت حكومة المملكة المتحدة بالتشاور مع حكومات الأقاليم بشأن مسألة تطبيق اتفاق باريس على الأقاليم، وكررت التزامها التام بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار قبل مشاركتها في المحافل الدولية المعنية بتغير المناخ لكفالة أخذ أولويات الأقاليم بعين الاعتبار وإشراكها في الوفود، عند الاقتضاء، مع الترحيب في الوقت نفسه بالصلات التي تقيمها الأقاليم مع المنظمات الإقليمية والدولية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٢ - منذ عام ١٩٩٨، لا يزال الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١١، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي.

٤٣ - وتشارك أنغويلا في أعمال الجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا، وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك.

٤٤ - وأنغويلا عضو منتسب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المصرف المركزي لدول شرقي الكاريبي.

٤٥ - وأنغويلا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي بصفتها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة من دون أن تكون جزءا منه. وأفادت المملكة المتحدة أنه ما زال يتعين على الإقليم إقامة علاقة مع الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وخصص صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (٢٠١٤-٢٠٢٠) مبلغ ١٤ مليون يورو (نحو ٤٢,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) للبرنامج الإقليمي لأنغويلا، باعتبار هذا الصندوق الأداة الرئيسية لتقديم المعونة الإنمائية من جانب الاتحاد الأوروبي إلى بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان منطقة المحيط الهادئ وبلدان وأقاليم ما وراء البحار. وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في عام ٢٠١٦، التزمت المملكة المتحدة بإشراك جبل طارق وأقاليم ما وراء البحار، وهي تستعد للشروع في المفاوضات المتعلقة بمغادرة الاتحاد الأوروبي وفقا لمختلف العلاقات الدستورية التي تقيمها هذه الأقاليم مع المملكة المتحدة، لكفالة أن تؤخذ أولوياتها بعين الاعتبار.

٤٦ - وتتعاون حكومة الإقليم بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٧ - ترد في الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري ذات الصلة بمركز أنغويلا في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٨ - قال ممثل المملكة المتحدة أمام الجلسة السابعة للجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أثناء انعقاد الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، إن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً.

٤٩ - ومضى يقول إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، دأبت حكومته على العمل بشكل وثيق مع أقاليم ما وراء البحار لمواصلة تنمية هذه الشراكات. وفي الاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، تقوم المملكة المتحدة والأقاليم باستعراض الاستراتيجية والالتزامات. وقد أكدت المملكة المتحدة، في عام ٢٠١٥، التزامها بالنهوض بشعوب الأقاليم ومعاملتها بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة، وأكدت كذلك أهمية تعزيز حقها في تقرير المصير. وقال إن المسؤولية الأساسية لحكومته تتمثل في كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم ولشعوبها.

٥٠ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في حقوق الشعوب وتقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار، وجرى التأكيد مجدداً على أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة. وأعلن عن الالتزام باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء

البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وُذكر أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعم الطلبات المتعلقة بشطب الأسماء من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالنسبة للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم إن كانت تعرب عن رغبتها في ذلك. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن الهيكل الأساسي لعلاقتهم الدستورية هو الهيكل الصحيح - أي نقل السلطات إلى حكومات الأقاليم المنتخبة إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. ووافقوا أيضاً على ضرورة مواصلة تعاونهم بشأن تلك المسائل من أجل كفالة فعالية الترتيبات الدستورية بما يعزز المصالح العليا لكل من الأقاليم والمملكة المتحدة.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥١ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٩/٧١ من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/71/23) لعام ٢٠١٦، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وينص ذلك القرار على أن الجمعية العامة:

(أ) تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب أنغويلا في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) تعيد أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار أنغويلا عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) تعيد كذلك تأكيد أن شعب أنغويلا نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتهيب في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبنية بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) ترحب بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وتحت على احتتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك التشاور العام، في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في ما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

(و) تؤكد أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

(ط) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) تؤكد أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب أنغيلا ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين أنغيلا والدولة القائمة بالإدارة فيه؛

(ك) تهيب بالدول القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في أنغيلا، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى هذا الإقليم؛

(ل) تعيد تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة

بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(م) تأخذ في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذاً ضريبياً؛

(ن) **تطلب** إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(س) **تطلب** إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة أنغيلا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ القرار.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.